الاولى المحاضرة

المحور الثاني

منهجية التعليق وتحليل النصوص القانونية

في إطار العمل الأكاديمي فإنّ تحليل النص القانوني لا يقتصر على مجرد تفكيك النص القانوني لبيان أجزائه و مكوناته فقط، و إنّما يعني تزويد الطالب بالأدوات اللّازمة من أجل دراسة و فهم النص القانوني بمنهج معين[1]، و إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأنّ هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر، لا يسمح للطالب إلاّ بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سرداً آلياً لا يكتسي أيّة أهمية.[2]

من أجل ذلك جعل النص القانوني كوسيلة لتحقيق هدفين:

الهدف الأول: هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص و الأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار و لو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرّض لها النص، و هذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية.

---

[1]- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية؟، دار المعارف للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص186.

[2]- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص73.

الهدف الثاني: هو السماح للطالب بإبداء رأيه تجاه أفكار النص سواء بالتأكيد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي، ممّا يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات و قدرته على توظيفها ز هذا هو التعليق الحقيقي على النصوص الذي يبتعد بالطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد ممّا يؤدي على إعادة كتابة ما جاء في النص دون أيّ تغيير فيصبح عمل الطالب بدون فائدة.

و بهذا يسمو الطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس و المحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار و المفاهيم القانونية و ترسيخها في ذهنه و الاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون اضطراره إلى حفظها عن ظهر قلب.

و المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دوراً في تنظيم عمل الطالب و تنسيقه، و هذه المنهجية تتطلب مرحلتين:

-مرحلة تحضيرية: و فيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلاً شكلياً و موضوعياً.

- مرحلة تحريرية: و فيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص و ذلك وفق خطة متكونة من مقدمة و صلب موضوع و خاتمة.

أولاً

المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثمّ التحليل الموضوعي له، و يفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهماً جيّداً و التحضير لمناقشته.

ا- التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

1 طبيعة النص:

أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد تقنين معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقيه معين، فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصاً **تشريعياً أم فقهياً**.

2 **المصدر الشكلي:**

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين أخذ النص و يذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة و مرتبة تختلف باختلاف طبيعة النص.

-فإذا كان النص تشريعياً: يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي أخذ منه بطريقة مرتبة و ذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص مثلاً: المادة ... الواردة في القسم ... تحت عنوان ... من الفصل .....تحت عنوان ... من الكتاب ... تحت عنوان ... من القانون .....

- و إذا كان النص فقهياً: يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه و ذلك ببيان العناصر التالية: اسم المؤلف، عنوان المرجع، دار النشر، البلد، السنة، الطبعة، الصفحة.

و يفيد استخراج المصدر الشكلي للنص في تسهيل معرفة الفكرة العامة فيه.

3 **المصدر المادي:**

و يقصد بالمصدر المادي أي وضعه إن كان نصاً تشريعياً أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصاً فقهياً فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع.

فالنص الذي يمكن التعليق عليه هو كل نص يتضمن قاعدة قانونية أو مجموعة من القواعد القانونية المحددة، سواء صدر النص بموجب قانون أو مرسوم، أو قرار، و يجب على الطالب أن يذكر مصدر النص و رتبته في سلم القواعد القانونية، و تاريخ إصداره، فإن كان صدر في ظرف خاص فعلى الطالب أن يشير إلى ذلك الظرف.

II - تحليل مضمون النص القانوني:

إنّ المقصود بتحليل مضمون النص هو التوصل إلى معرفة روح النص نفسه أي ما يرمي النص إلى تحقيقه، فيكون ذلك بإبراز القاعدة القانونية من ثنايا النص نفسه، و التي يمكن استنباطها من المواد المختلفة التي يتألف منها النص موضوع الدراسة.

فعند قراءة النص يضع المعلق خطوطا تحت الكلمات أ والعبارات التي تشكل "مفاتيح الكلمات" المعبرة عن القاعدة القانونية التي يوجب النص الالتزام بها، أو قد يعبر هذا الأخير عن عدّة قواعد قانونية في آن واحد، فتدرس و تحلل فرضيات كل قاعدة قانونية على حدى، من أجل معرفة و استيعاب الوقائع المادية المشمولة بهذه الفرضيات، و بعدها يتم تعيين الحكم او الأثر المقرر لها، الذي يمثل الحل القانوني المترتب لهذه القاعدة.

- و يقتضي تحليل مضمون النص تتبع العناصر التالية:

1 **شرح المصطلحات:**

من الأحسن هنا يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص و يشرحها بإيجاز لأنّ هذا يفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة.

و الفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق و تفادي الخروج عنه، و لهذا بات من الضروري البدء في شرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق.

2 **استخراج الفكرة العامة:**

يقصد بالفكرة العامة أي المعنى الإجمالي للنص، و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص و فهمه فهماً جيّداً بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها.

3 **استخراج الأفكار الرئيسية:**

لاستخراج الأفكار الرئيسية من النص ينبغي قراءته قراءة متأنية و تلخيصه، و لتسهيل ذلك على الطالب أن يقوم بتقسيم النص إلى فقرات تقسيماً منطقياً يكون مبنياً على عدد الفقرات حسب الفكرة و ليس حسب المظهر، حيث تتعلق كل فقرة بفكرة واحدة أو بعدد من الأفكار المتقاربة بينها يسجلها الطالب و يجمع بينها إن أمكن لتحديد أهمها ثمّ يذكرها مراعياً التسلسل المنطقي لها.

ثانياً

المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يضع الطالب خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص و تتضمن:

I - الخطة:

تبنى الخطة وفقا للأفكار التي يستخرجها الطالب من النص، غير أنّه لتسهيل بناءها يمكن الاعتماد على تقسيم النص إلى جزئين رئيسين و بالتالي بناء خطة تتكون من مبحثين اختياراً، و يجب أن تكون الخطة:

-شاملة بحيث لا يتم إهمال إحدى الأفكار.

- مطابقة النص.

- لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة.

- التسلسل و الموازنة.

II - المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدءاً بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع ثمّ منتهيا بخاتمة.

1 المقدمة:

يقوم الطالب بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها في جملة و جيزة، ثمّ يشير إلى أهمية الموضوع ثمّ يبين المسائل القانونية التي يثيرها الموضوع.

2 صلب الموضوع:

و يعرض عبر مباحث و مطالب و فروع... و هذا لمناقشة النص و لا يمكن للطالب أن يقوم بهذه المناقشة إلاّ إذا كان مزوداً بالمعلومات النظرية.

3 الخاتمة:

يقوم الطالب بتلخيص موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها بعرض النتائج التي توصل إليها و موقفه من رأي المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

-إن التعليق ليس سرد او حفظ وانما هو عمل تقني تطبيقي فني يتطلب استعدادا وتحضيرا ثم معرفة ومنهجية , ينطلب التعليق على الحكم او القرار المرور بمرحلتين:

أولا : المرحلة التحضيرية

يستخرج فيها الطالب من الحكم او القرار موضوع التعليق قائمة تحتوي بالترتيب على الوقائع ثم الاجراءات ثم الادعاءات ثم المشكل القانوني .

1- الوقائع

هي كل الاحداث التي نشا بسببها النزاع من وقائع مادية او تصرفات قانونية ويجب على الطالب ان يراعي مايلي :

-الا يستخرج الا الوقائع التي تهم في حل النزاع .

-ان تكون الوقائع متسلسلة زمنيا حسب تاريخ حدوثها .

-الا يفترض وقائع لم تذكر في القرار .

2- الاجراءات

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي الى غاية صدور القرار محل التعليق ,ولاستخراجها يجب على الطالب مراعاة مايلي :

-ان يبين مستوى الجهة القضائية التي تم امامها النزاع .

-ان يبين كل اجراء بدقة ايجاز .

-ان يبين الاجراءات التي مر بها النزاع فقط دون افتراض اجراءات لم تذكر في الحكم او القرار .

3-الادعاءات

هي مزاعم وطلبات اطراف النزاع و الاسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم , ولاستخراجها يجب على الطالب مراعاة مايلي :

-ان يذكر الادعاءات مع شرح الحجج التي استند عليها كل طرف .

ب-صلب الموضوع

يقوم الطالب بتحرير ماجاء في الخطة مستعينا بمعلوماته النظرية مع اسقاطها في كل مرة على الوقائع التطبيقية الواردة في الحكم او القرار هذا من جهة , ومن جهة اخرى اعطاء رايه في الحل القانوني الذي حكم به القاضي مع ذكر سنده القانوني اذا كان موافقا او معارضا له .

ج-الخاتمة

يبين الطالب ان المشكل القانوني المعروض في الحكم او القرار يتعلق بمسالة قانونية معينة نص عليها المشرع وحكم بها القضاء ,ثم يبين موقفه من حكم القاضي في حالة الموافقة او المعارضة وعليه باعطاء الحل البديل في حال مخالفة راي القضاء .

-ان تذكر الادعاءات مرتبة كما جاءت في القرار او الحكم .

4-المشكل القانوني

ان كل نزاع يعرض على القضاء يتعلق بمسالة قانونية تحتاج الى حل , حيث يقوم القاضي بايجاد الحل القانوني ويبينه في منطوق الحكم ,لذا فالمشكل القانوني هو السؤال الذي يتبادر في ذهن القاضي ويبحث عن حل قانوني له ,ولاستخراج المشكل القانوني يجب على الطالب مراعاة مايلي:

-ان يكون في شكل سؤال محدد تحديدا دقيقا وليس عاما .

- ان يطرح بصيغة قانونية باعتماده على المفردات القانونية .

-ان لا يستشكل مالا مشكلة فيها .

<u>ثانيا : المرحلة التحريرية</u>

تتطلب هذه المرحلة وضع خطة لدراسة ومناقشة المسالة القانونية المعروضة في الحكم او القرار .

1- الخطة

-يجب ان تكون الخطة نظرية وتطبيقية في ان واحد,ويتحقق ذلك بعرض الطالب لمعلوماته النظرية بالموازاة مع النزاع القانوني المعروض في القرار او الحكم .

-يجب ان تكون الخطة متوازنة من حيث التقسيم والافكار .

-ان تجيب على المشكل القانوني المطروح .

2-المناقشة

وهي مناقشة الطالب للمسالة القانونية وتكون مصممة في شكل مقدمة وصلب موضوع و خاتمة .

ا- المقدمة

وفيها يقدم الطالب موضوع المسالة القانونية المطروحة من خلال الحكم او القرار وذلك في جمل قصيرة وموجزة , ثم يقوم بعرض ملخص الوقائع و الاجراءات والادعاءات لينتهي بطرح المشكل القانوني.